بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵙⴷⴰⵡⵉⵜ

منشور رقم: 1 / 2026

08 صفر 1448
23 يوليوز 2026

السيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبون
وكتاب الدولة والمندوبان الساميان والمندوب العام

الموضوع: مأسسة آليات النوع الاجتماعي داخل القطاعات الوزارية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، في سياق مواصلة تنزيل الأوراش الاستراتيجية التي انخرطت فيها المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والرامية إلى تعزيز المساواة بين النساء والرجال وترسيخ مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص؛ تبرز الحاجة إلى تعزيز الإطار المؤسساتي الكفيل بضمان الإدماج الممنهج لمقاربة النوع الاجتماعي داخل مختلف السياسات والبرامج العمومية.

وفي هذا الإطار، شهدت المملكة خلال السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا في مجال النهوض بالمساواة بين النساء والرجال، من خلال اعتماد جملة من الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية، انسجاما مع أحكام دستور المملكة، ولاسيما الفصل 19 منه، ومع الالتزامات الدولية للمملكة في هذا المجال. كما تعزز هذا التوجه من خلال التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى تعزيز مشاركة النساء في مختلف مجالات التنمية، وكذا من خلال التوجهات الواردة في النموذج التنموي الجديد، والبرنامج الحكومي 2021-2026، والخطة الحكومية للمساواة.

وقد أفضت هذه الدينامية الإصلاحية إلى تحقيق مكتسبات مهمة في مجال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي والميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي داخل السياسات والبرامج العمومية، من خلال تطوير الآليات والممارسات المرتبطة بالتخطيط والبرمجة والتدبير القائم على مراعاة احتياجات النساء والرجال على حد سواء؛ غير أن تثمين هذه المكتسبات وتعزيز أثرها على المديين المتوسط والبعيد يقتضي الانتقال إلى مرحلة أكثر تقدماً في مسار المأسسة، بما يضمن استدامة الجهود المبذولة وتكاملها.

واعتبارا للطابع الأفقي لمقاربة النوع الاجتماعي، وما يقتضيه من تعبئة مختلف الفاعلين العموميين، فإن كافة القطاعات الوزارية مدعوة إلى اتخاذ التدابير اللازمة من أجل مأسسة آليات النوع الاجتماعي والميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي داخل بنياتها الإدارية، بما يضمن الإدماج المنهج لهذا البعد في مختلف مراحل التخطيط والبرمجة والتنفيذ والتتبع والتقييم.

ولهذه الغاية، يتعين على القطاعات الوزارية العمل على إحداث أو تعزيز وحدات إدارية، ملحقة بالكتابات العامة، تتولى تتبع وتنسيق إدماج مقاربة النوع الاجتماعي والميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على المستوى المركزي، مع الحرص على تمكينها من الاضطلاع بمهامها في مجالات المواكبة والتنسيق وإعداد المعطيات والمؤشرات ذات الصلة، بما يضمن استمرارية هذا الورش ونجاعة تنزيله.

واستكمالا لهذا المجهود على المستوى الترابي، يتعين على القطاعات الوزارية تعيين نقط ارتكاز للنوع الاجتماعي داخل مصالحها اللاممركزة، تتولى مواكبة تنزيل البرامج والمشاريع والمبادرات ذات الصلة، والسهر على تجميع المعطيات والمعلومات الضرورية لتتبع مدى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي والميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي داخل مجالات تدخلها.

وعليه، أدعو كافة القطاعات الوزارية إلى اتخاذ التدابير التنظيمية والإدارية اللازمة لتنفيذ مقتضيات هذا المنشور، وتعبئة الموارد البشرية والتنظيمية الضرورية لإنجاحه، وجعل النهوض بالمساواة بين النساء والرجال وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي والميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي محورا أساسيا في إعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات والبرامج العمومية، وذلك بتنسيق مع كل من وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة (مديرية المرأة) ووزارة الاقتصاد والمالية (مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي).

ومع خالص التحيات. والسلام.

رئيس الحكومة

عزيز أخنوش

المشور السعيد اتواركة - الرباط - +212 537 219 400 +212 537 731 010 www.cg.gov.ma